مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٦٦

الأربعاء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد بارو
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/268).

1609693 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/268)

الرئيس (تكلم بالصينية): عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/268 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الجديدة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور وأنشطة العملية المختلطة. ويوفر تقرير الأمين العام (S/2016/268) المعروض عليكم، سيدي الرئيس، معلومات مستكملة وتحليلا للحالة السياسية والأمنية في دارفور. ويبيّن التقرير أيضا السياق العملياتي الذي تعمل فيه العملية المختلطة حاليا، فضلا عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة في إطار تنفيذ ولايتها. وأود أن أقصر ملاحظاتي اليوم على بعض النقاط الرئيسية الواردة في هذا التقرير، في حين أتناول أيضا بعضا من أهم التطورات التي حدثت منذ نشره في الشهر الماضي.

ومنذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7608) في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتسمت الحالة الأمنية في دارفور بالقتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة الممتدة في ثلاث ولايات في دارفور الثلاث هي شمال دارفور ووسط دارفور وجنوب دارفور. وقد اشتد القتال الذي كانت نُذره والاستعدادات الجارية له واضحة منذ نهاية موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في منتصف كانون الثاني/يناير من هذا العام في أعقاب كمين نصبه متمردو جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد ضد قافلة من القوات الحكومية في أوائل كانون الثاني/يناير. وردا على ذلك الهجوم، شنت الحكومة السودانية عمليات عسكرية – يجب القول أنها على نطاق واسع – ضد مواقع المتمردين في جميع أنحاء منطقة جبل مرة.

(تكلم بالفرنسية)

وفي أواخر شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أن العملية العسكرية كانت ناجحة ومكنت من تفكيك معظم قواعد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، واستسلام المئات من المقاتلين وبعض القادة العسكريين وسيطرة القوات الحكومية على منطقة جبل مرة، باستثناء بعض الجيوب المقاومة المتبقية. وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، من جانبه، ناقض هذا التقييم، وذكر أن قواته قد صدت هجوم الحكومة، وأنها لا تزال تحتفظ بوجود قوي في جبل مرة.

وكما لوحظ في التقرير، فمن الصعب علينا، في هذه المرحلة، أن نضع تقييما موضوعيا للقتال بسبب القيود المفروضة على وصول العملية المختلطة في جبل مرة. ومع ذلك، تلقينا تأكيدات من مصادر مختلفة للمعلومات تؤكد هذا، وما يمكننا أن نقول في الوقت الحاضر هو أن الاشتباكات

والضربات الجوية لا تزال مستمرة. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن القتال كان لا يزال جاريا في ١١ آذار/مارس في مناطق مختلفة إلى شمال كاس، في جنوب دارفور. واندلع قتال آخر في منطقة سورونغ، فيوسط دارفور، في ١٧ و ٢٣ آذار/مارس، وكذلك في منطقتي كويلا وكادينغو، في ١٩ آذار/مارس. ولا نزال نتلقى تقارير عن تعزيزات القوات الحكومة في منطقتي غولدو وغولو، في وسط دارفور، التي تجمع التقارير على أنها بؤرة الاشتباكات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الحالة الأمنية في الأنحاء الأخرى من دارفور لا تزال هشة، مع التوترات الكامنة فيما بين القبائل المحلية بشأن الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الأخرى واستخدامها وإدارتها، مما أدى إلى اندلاع النزاعات القبلية المستمرة على الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات المحلية من أجل احتواء الاشتباكات. وتواصل العملية المختلطة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتوسط في هذه الصراعات وتدعو دائما إلى اتخاذ تدابير شاملة تسعى إلى معالجة أسبابها الجذرية. ولكن انتشار الأسلحة الصغيرة ووجود مختلف جماعات الميليشيا قد يعني زيادة في الإجرام ومختلف أنواع اللصوصية ضد المدنيين. وعلى الرغم من بعض التحسينات العامة، فإن ضعف سيادة القانون في جميع أنحاء دارفور يسفر عن مرور هذه الانتهاكات إلى حد كبير بدون عقاب.

وأدى تصاعد القتال في جبل مرة إلى تشريد السكان على نطاق واسع، ولا سيما من منتصف كانون الثاني/يناير إلى أواخر آذار/مارس. وتقدر المنظمات الإنسانية أنه حتى ٣١ آذار/مارس، شرد من جديد من جبل مرة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٣٨ شخص إلى شمال دارفور ووسطها وجنوبها. ونظرا للقيود التي تفرضها الحكومة، فإن العدد الدقيق للخسائر في صفوف المدنيين من الموجة الأخيرة من الحرب لا يمكن التحقق منه حتى الآن. وهذه القيود، ولا سيما في وسط دارفور، منعت العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى من تلبية احتياجات المشردين داخليا إلى الحماية والدعم الإنساني.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتقلبة والتحديات الكبيرة التي وصفها التقرير، ظلت العملية المختلطة صامدة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية وفي التصدي للتحديات الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها. ومع اندلاع القتال جديد في جبل مرة، ركزت البعثة جهودها على ضمان حماية المدنيين والمشردين. وفي هذا الصدد، أنشأت العملية المختلطة مناطق للحماية بالقرب من مواقع المشردين في سورتوني وكبكابية، وكتم ونيرتيتي، حيث التمس اللجوء ما مجموعه حوالي ٠٠٠ ١٠٣ شخص. وأدى ذلك إلى أن تعزز العملية المختلطة من وجودها العسكري والشرطي في المنطقة وتكثف وتسير دوريات ليلية ونهارية، بغية الحفاظ على الأمن والقانون والنظام. وقامت البعثة كذلك بدعم تنسيق وتوفير الدعم الأمني واللوجستي، من أجل إيصال المساعدات الإنسانية، مع الانخراط مع جميع الأطراف لوقف الأعمال العدائية فورا، ودعت الحكومة إلى السماح الفوري بالوصول الكامل بدون معوقات.

وبالتزامن مع تلك البيئة الأمنية المتقلبة، كانت العملية السياسية لتسوية الصراع في دارفور منقسمة. ومن المقرر أن يجري في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل استفتاء على الوضع الإداري لدارفور، لتحديد ما إذا كانت ستصبح دارفور منطقة واحدة أو الإبقاء على المناطق الخمس الحالية على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وكشفت الأحداث أن معايير أهلية الناخبين مثار للجدل حيث إن العديد من أصحاب المصلحة يرون أن جميع سكان دارفور ينبغي أن تتاح لهم فرصة المشاركة في التصويت. كما أعربت بعض الأحزاب السياسية السودانية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني في الخرطوم عن قلقها إزاء ما وصفته من عدم ملاءمة توقيت العملية بالنظر إلى القتال الحالي والمزيد من التشريد في جبل مرة.

وعلى الرغم من العديد من الاجتماعات التي عقدت تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، فإن إحراز التقدم في الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام للتراع من خلال الحوار الشامل لا يزال أمرا بعيد المنال. وفي حين أن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد قد رفض المحادثات مع الحكومة، فإن الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت مؤخرا بين الحكومة وحركة العدل والمساواة – فصيل جبريل إبراهيم، وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في دبري زيت، إثيوبيا، انتهت بدون اتفاق. وفي أعقاب مشاورات استراتيجية في أديس أبابا في ٢١ آذار/مارس تتعلق بوقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين وكيفية المضي قدما بشأن الحوار الوطني، وقعت الحكومة مشروع خارطة طريق قدمه فريق التنفيذ رفيع المستوى، بينما رفض ممثلو المعارضة وطلبوا مزيدا من الوقت، محتجين بأن خارطة الطريق أيدت الحوار الوطني الجاري غير الشامل للجميع بوصفه ”وطنيا“. وفي ٢٨ آذار/مارس، رحب الأمين العام بخارطة الطريق، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطوة هامة نحو إنهاء الحرب، وتقديم المساعدة إلى المجتمعات المحتاجة وتحسين البيئة من أجل إجراء حوار وطني شامل للجميع. وعلاوة على ذلك، دعا الأمينُ العام الحكومةَ إلى الامتثال التام لخارطة الطريق، وحث الأطراف الأخرى على التوقيع عليها.

أود أن أنتقل الآن، وسأكون موجزا، إلى العلاقة بين العملية المختلطة وحكومة السودان. أود أن أسلط الضوء على أهمية الشراكة المتجددة في هذا السياق. ومنذ وصول الممثل الخاص المشترك ونائبه إلى السودان وهما يجريان الحوار بنشاط مع السلطات السودانية التي أعربت عن استعدادها لتحسين التعاون مع البعثة ومعاودة المشاركة في المناقشات المتعلقة باستراتيجية الخروج.

وفي ٢٢ آذار/مارس، هنا في نيويورك، عقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان اجتماعا ثلاثيا استراتيجيا شاركت في رئاسته مع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد إسماعيل شرقي ووكيل وزارة خارجية السودان، السيد عبد الغني النعيم عوض الكريم. ووفقا لنتائج الاجتماع، يلزم أن تتخذ الحكومة خطوات ملموسة من حيث رفع القيود المفروضة على عمليات البعثة، بما في ذلك إجراءات التخليص الجمركي، والتأشيرات والوصول إلى دارفور عموما، بما في ذلك مناطق الصراع. ويمكنني أن أبلغكم أن بعض الخطوات الهامة قد اتخذها حكومة السودان منذ ذلك الحين.

وفي الأسبوع المقبل، سيستأنف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان حوارهم بشأن استراتيجية الخروج استنادا إلى البارامترات التي حددها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وإحدى الخطوات الحاسمة في تلك العملية ستكون وضع معايير متفق عليها لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية للعملية المختلطة على النحو المحدد في القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) والبيانين الصادرين عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ٢٢ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ومن المهم أن يلحّ أعضاء المجلس لإقناع جميع أطراف التراع في دارفور بأن الحل السياسي يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق. ولم يساهم السعي إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق الوسائل العسكرية خلال العقد الماضي إلا في إطالة أمد معاناة السكان المدنيين. ولذلك، فإنني أكرر دعوة الأمين العام حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى وقف الأعمال العدائية في جبل مرة في فوراً والالتزام بالمفاوضات السلمية، من دون شروط مسبقة.

إن الاستقرار والانتعاش في المنطقة هي عملية محددة زمنياً، وينبغي أن تستند إلى الحلول الدائمة، بما في ذلك لـ

٢,٦ مليون من المشردين داخلياً. إن الأمن عنصر أساسي في معالجة هذه المسألة. واستمرار انعدام الأمن ووجود جماعات الميليشيات والتهديد بإغلاق المخيمات وعمليات الإعادة القسرية تضع المشردين داخلياً تحت خطر العنف والمضايقات. وفي هذا الصدد، يساورني القلق من استمرار خطاب الحكومة القائل بأن على الأشخاص المشردين مغادرة مخيماتهم. وهذا ليس ممكناً من دون الحلول الدائمة المستندة إلى المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية اللازمة للمشردين داخلياً واللاجئين العائدين لبدء حياة جديدة في مناطقهم الأصلية أو في أي مكان يختارون الاستقرار فيه. ولا تزال العملية المختلطة، في إطار ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، ملتزمة بدعم حكومة السودان في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لهذا المجلس الموقر هذا الشهر، وأتقدّم أيضاً بالتهنئة لسلفكم الممثل الدائم لأنغولا على إدارته الحكيمة الفاعلة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأودّ أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير (S/2016/268) المعروض باسمه على مجلسكم الموقّر.

ولأن التقرير يقع في نحو ٣٥ صفحة، فإنني أستميحكم العذر في أخذ الوقت المناسب للتعليق على ما ورد في التقرير. لقد كنت أرجو أن تكون بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والأمانة العامة للأمم المتحدة عوناً للسيد الأمين العام في عدم إقحام مسائل تدفعنا دفعاً إلى أن نرفع حواجبنا دهشة في عدة مواضع ظهرت فيها المفارقة واضحة بين الحقائق الدامغة وبين ما تضمنته بعض الفقرات، وأن يُستثار استغرابنا من التناقض الواضح في تقييم الحوار الوطني الدائر في السودان بين فقرات هذا التقرير، وبين تصريحات أصحاب السعادة رئيسة الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، والممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للبعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. ذلك لأن التقرير يقول:

(تكلم بالإنكليزية)

> ”وباستثناء حزب المؤتمر الشعبي ... استمرت جميع أحزاب المعارضة الرئيسية في مقاطعة العملية... فضلاً عن الحركات المسلحة السودانية الرئيسية“ (S/2016/268، الفقرة ٢٠).

(تكلم بالعربية)

إذا كان هذا هو ما خلص إليه هذا التقرير المقدّم باسم الأمين العام بشأن الحوار الوطني، فإن ذلك يتناقض تماماً مع بيان السيد الأمين العام نفسه بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، والذي دعا فيه من رفضوا الحوار إلى الانضمام إليه وإلى خارطة الطريق الأفريقية. إن ذلك، سيدي الرئيس، لا يدعونا للاستنكار فقط بل وإلى إجراء تحقيق حول ما ورد. إن ثقتنا الكبيرة في السيد الأمين العام للأمم المتحدة تجعلنا ندعوه إلى أخذ هذا الأمر مأخذ الجد.

لقد انخرطت الغالبية العظمى من الأحزاب السودانية، نحو ٨١ حزباً وحتى الحركات المسلّحة إلى جانب فئات الشعب السوداني الغالبة التي لا تنتمي إلى أي حزب، في الحوار الوطني. وتُلزم التوصيات التي يقدمها المؤتمرون بالإجماع أو بأغلبية ٩٠ في المائة السيد رئيس الجمهورية بتنفيذها كقرارات ملزمة تحدد المستقبل السياسي للسودان كلّه. والأمر بمثل هذه الأهمية وبمثل هذه الخطورة، فإن إخضاعه للأهواء السياسية الفردية هو أمر جد خطير، لأنه لا يعني غير استمرار التنازع والخلاف والإذن الضمني للحركات المسلّحة في أن تستمرّ في أعمالها التي تقود إلى تدهور الأوضاع الأمنية واستهداف المدنيين وقتلهم. إنني أود

أن أشير في هذا الصدد إلى أن حركة عبد الواحد (SLA/AW)، كما ورد في التقرير (S/2016/268، الفقرة ٣٦)، قد شنّت هجوماً في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على قوات العملية المختلطة بالأسلحة الثقيلة قرب منطقة كُتم، ولدينا أدلة موثقة على تهديد عبد الواحد وحركته للمواطنين في جبل مرّة بالقتل إن لم يدفعوا الأتاوات المفروضة عليهم بقوة فوهات البنادق. لدينا هذا الدليل بالصوت والصورة، ويمكن إرساله لمن يرغب من أعضاء هذا المجلس الموقّر.

إن أي حوار في أي مكان في العالم لا ينبغي أن يرتهن لمثل هؤلاء المجرمين. إننا نلاحظ بكل أسف أن كل مسعى نبيل لتجاوز حالة الاحتراب في دارفور، بما فيها وثيقة الدوحة للسلام التي هي ملك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كلّه وبما فيها الحوار الوطني الجامع، تتم محاولة التضحية به والتشكيك فيه، وهذا أمر ينبغي ويجب أن يتوقّف.

إن معظم ما جاء في هذا التقرير يتناقض تناقضاً واضحاً لا يمكن إزالته مع ما خلص إليه الاجتماعان الفنيان بين الحكومة السودانية والعملية المختلطة في الخرطوم في ١٣ كانون الثاني/يناير وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦. ذلك يدعونا إلى المطالبة بالشفافية الكاملة في إعداد هذا التقرير وأن يفيدنا مكتب إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الدعم الميداني بمراحل إعداد هذا التقرير ودور الأمانة العامة بنيويورك فيه. هذا هو السبيل الوحيد لإزالة هذه التناقضات.

لقد رأيتم من قبل ورأينا كيف أن الاتفاق العملي لاستراتيجية الخروج التي وضعها الفريق الثلاثي المشترك المكون من حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد تم نقضه ونسخه هنا في نيويورك. وقد تعذروننا في ظل هذه الشواهد المتواترة في أن ثمة هدفاً في الإصرار على بقاء العملية المختلطة في دارفور على عكس ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن المنشئ للعملية نفسه ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

في مختلف أنحاء دارفور، شهدت الأوضاع عودة كبيرة للنازحين الذين تمكنوا من العودة إلى قراهم وزرعوا محاصيلهم وحصدوها. فقد اكتملت مؤخراً عودة ٣٠٠ ٠٠٠ نازح إلى مواطنهم الأصلية، وتسير الاستعدادات لعودة ١٠٠ ٠٠٠ آخرين في شرق وغرب دارفور، وسنتناول فيما يلي، باختصار، نزوح المواطنين نتيجة نشاط حركة عبد الواحد المسلّحة في منطقة جبل مرّة، وهي بجانب منطقتين في غرب دارفور ذكر التقرير أنه قد حدث نزوح منها. وللأسف، فإن التقرير، كعادته، وهو يشير إلى الأوضاع الإنسانية في منطقة بحجم جمهورية فرنسا، وهي دارفور، قد أمسك تماماً عن ذكر حالات العودة وقد أشرنا إليها نحن الآن.

وفيما يتعلّق بجبل مرّة، فإننا نذكر على سبيل المثال بيان الخارجية الأمريكية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ بأن حركة المتمرّد عبد الواحد هي التي بادرت بالهجمات التي ردّت عليه القوات المسلّحة السودانية.

إن تحكم عصابات حركة عبد الواحد في حياة المواطنين السودانيين في جبل مرة قد تم وقفه وتم فتح الطرق بين جبل مرة والمناطق الرئيسية الأخرى في دارفور وفي بقية أنحاء السودان. وجلس تلاميذ مرحلة الأساس لأول مرة منذ ١٣ عاما للامتحانات العامة. وتوقف دفع الإتاوات لرجال العصابات. فأروني كيف يصطدم هذا بأهداف الأمم المتحدة؟ وكيف يصطدم هذا بالقانون الدولي ونصوصه القطعية؟ وكيف يصطدم هذا بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور؟ حتى يأتي مثل هذا التقرير ويجعل حكومة السودان، التي يمارس شعبها سيادته من خلالها، متساويا على صعيد واحد مع حركة مسلحة تستعمل الإرهاب والعنف وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية فيدعوهما التقرير ويطالبهما معا بالبحث عن تسوية سلمية؟

إننا أيضا لا نقبل مطلقا ما ورد في الفقرة ١٦ من التقرير عن القضاء السوداني ومساهمته في استفحال الإفلات من

العقاب وعدم كفاءته. لقد اتخذت الهيئة القضائية السودانية عددا من التدابير الاستثنائية الخاصة بولايات دارفور الخمسة. وأعادت نشر القضاة في المحليات التي كانت تعاني من الاضطرابات الأمنية ونفذت مشروع وكيل نيابة لكل محلية في كل ولايات دارفور، بسطا لظل العدالة في كل المناطق في دارفور. وتعاونت الهيئة القضائية مع العملية المختلطة وزودتها بالمعلومات والإحصائيات، كما جاء في الفقرة ٦٣ من هذا التقرير نفسه والذي نحن بصدده.

قد تكون هذه سانحة لكي يدعو المجلس البعثة إلى العمل على منع إفلات منسوبيها من العقاب في الحالات الجنائية التي أحطناهم بها علما بموجب مذكرات البعثة السودانية الدائمة في نيويورك وبموجب الإحاطات التي قدمناها لممثل البعثة في اجتماعينا الأخيرين في الخرطوم في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ونحن لا نريد أن نخوض أكثر من هذا هنا. ولكن إذا طلبت منا إدارة عمليات حفظ السلام ذلك، فإننا سوف نفعل.

نبدي قلقنا لتتابع الإشارات الواردة في التقرير عن بعد عنصري للتراع في دارفور. إن ذلك أيضا لا ينبئ إلا عن تدخل مؤذ يؤدي إلى شحن وشخذ مشاعر الكراهية. إن أهل درافور يعانون جميعا دون استثناء من تأثير التدهور المناخي المريع في مناطق الساحل الغربي لأفريقيا الممتدة حتى السودان. كذلك، فإن التراع لديه صلة قوية بسبل كسب العيش المختلفة. فالرعاة يتنازعون مع المزارعين وهو ما أشار إليه هذا التقرير نفسه.

إننا نشكر للاتحاد الأوروبي جهوده التي أعلن عنها مؤخرا للتعاون مع حكومة السودان لتحقيق أسباب الاستقرار، خاصة في دارفور في إطار جهوده لمعالجة مسألة الهجرة غير المشروعة.

ونرى أن هذه الإشارات السالبة الواردة في هذا التقرير تجري ضد تحقيق هذا الهدف ومنع الاستقرار وتعمل على تعميق الخلاف واستمراره.

ختاما، ورغم ما حفل به التقرير من مجانبة للحقيقة والصواب في فقراته المختلفة العديدة، فإنه لم يجد بدا من ذكر التطورات الإيجابية الناتجة عن إبرام ثم تطبيق وتنفيذ اتفاقية الدوحة للسلام في الفقرات التالية:

أولا، في الفقرة ٢ الخاصة بالإشارة إلى انخفاض حالات التراعات القبلية؛ وثانيا، الفقرة ٣٥ عن انحسار الأعمال الإجرامية وفي الفقرة ٣٥ أيضا عن زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعملية المختلطة لملاحقة المتورطين في الهجمات ضد البعثة؛ وثالثا، الفقرة ٤٠ الخاصة بتخليص كل الحاويات في ميناء بورسودان بحلول يوم ٢٩ شباط/فبراير.

ونرجو أن نشير هنا إلى ملاحظة هامة، وهي أن تخليص الحاويات ومسائل التأشيرات يعود التقدم فيها إلى عودة التنسيق الفني في الخرطوم وانتظام اجتماعاتنا الفنية بين الجهات المعنية في الحكومة والعملية المختلطة في الخرطوم، والتي طالبنا بها في العام الماضي عند استعراض التقرير الثالث للبعثة لعام ٢٠١٥.

رابعا، الفقرة ٤١ عن الاعتداءات الإجرامية ضد المنظمات الإنسانية الطوعية وأنها قد انحسرت بشكل كبير في الفترة التي يغطيها التقرير؛ وخامسا، الفقرة ٥٦ عن جهود حماية حقوق الإنسان؛ وأخيرا، قيام المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء فروع لها في ولايات دارفور

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو أعضاء المجس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.